مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مقاصد الانتخابات في دول ما بعد النزاعات الاثنية
اسم الكاتب: م.د. خلف صالح علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1212
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 18:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى
المجلد العاشر – العدد الأول– 2021 مجلة العلوم القانونية والسياسية

مقاصد الانتخابات في دول ما بعد النزاعات الاثنية

The purposes of elections in countries after ethnic conflicts

الكلمة المفتاحية: مقاصد، الانتخابات، النزاعات الاثنية.

Keywords: Purposes, elections, ethnic conflicts

م.د. خلف صالح علي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – مكتب الوكيل العلمي

Lecturer . Dr. Khalaf Saleh Ali
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Office of the Scientific Vice President
E-mail: kalafaljobori@gmail.com

ملخص البحث

Abstract

للانتخابات في دول ما بعد النزاعات الاثنية مقاصد تسعى إلى تحقيقها والحد من اثار التطرف العنيف ضد الاخر المختلف اثنيا، فترسيخ اسس التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتداول السلطة سلميا، هي مقاصد لآلية الانتخاب في الدول التي تعاني من النزاعات على اسس اثنية، فمرحلة ما بعد النزاعات تحتاج إلى اليات جديدة لإزالة كل اسباب النزاع او الحد من اثارها، وفي هذه الحالة نحتاج إلى انتخابات نزيهة وادارة مستقلة وآليات شفافة تحد من صراع الهويات الاثنية والاستقطابات الطائفية والتكفير، من كل هذا يهدف البحث الى تحليل مقاصد الانتخابات وتحديد اهمها للوصول إلى التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية لبناء سلام مستدام في العراق.

المقدمـــــة

Introduction

تعاني الكثير من الدول المتعددة اثنياً من حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وخلل في منظومة التعايش السلمي، لذا تطمح هذه الدول من خلال اجراء الانتخابات الى تحقيق مجموعة من المقاصد التي قد لا تختلف كثيراً عن مقاصد الانتخابات في الدول ذات المنظومة الاجتماعية المتجانسة سوى في بناء السلام المستدام وتحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع. وتُعد عملية ترسيخ وتثبيت مرتكزات وأسس التعايش السلمي في مجتمعات الدراسة ضرورة لبقاء المجتمع من الإستقرار والتعايش لضمان التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لذا فأنَّ الإهتمام بدراسة مقاصد الانتخابات لتحقيق هدف التعايش المشترك والأمن المستدام يُعد مطلباً انسانياً ذا قيمة سامية.

وفي السياق نفسه فعملية استعادة الثقة في مرحلة ما بعد النزاعات الاثنية، لن تتم في ظل وجود نظام استبدادي يعتمد الفردية والحزب الواحد كآلية في الحكم، بل هنا لابد من تلازم تحقيق الأمن والتعايش مع اجراء انتخابات نزيهة تهدف لبناء سلام مستدام في المجتمعات المتعددة اثنيا والتي تعاني من صراع للهويات الفرعية والاستقطابات الاثنية سياسياً كما في الحالة العراقية واللبنانية، كما وتظل دراسة تجارب الدول التي تعاني من المشكلات نفسها فيما يتعلق بتحقيق التعايش السلمي مسألة مفيدة بل ضرورية كما في الحالة الهندية التي تعد إنموذجاً فريداً في تحقيق المبدأ المذكور.

اشكالية البحث:

The Problem:

يركز البحث على اشكالية عدم القدرة على تحقيق مبدأ التعايش السلمي والاستقرار السياسي في الكثير من المجتمعات المتعددة اثنياً، هنا تثار مجموعة من التساؤلات المحورية في البحث وهي:

ما هو الانتخاب:

ما هي النزاعات الاثنية؟

ما هي مقاصد الانتخابات في دول ما بعد النزاعات الاثنية؟

أهمية البحث:

The Importance of the Study:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المبحوث وخطورة النزاعات الاثنية حيث أن المجتمعات التي تشهد النزاعات الاثنية تعاني من حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فضلاً عن تآكل شرعيتها السياسية.

فرضية البحث:

The Hypothesis:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الانتخابات الديمقراطية يمكن ان تحقق مجموعة من المقاصد التي تطمح اليها دول ما بعد النزاعات الاثنية، فالانتخابات في هذه الدول إن حققت مقاصدها ستؤمن لمجتمعاتها حالة من الامن النسبي والاستقرار المجتمعي، فهنالك علاقة طردية بين تحقيق مقاصد الانتخابات النزيهة في دول ما بعد النزاعات الاثنية، ونجاح هذه الدول في ادارة التنوع الاثني وتحقيق الامن والسلام المستدام في مجتمعاتها.

هدف البحث:

The Aim of the Study:

يهدف البحث الى تحليل مقاصد الانتخابات في دول ما بعد النزاعات الاثنية للوصول الى معرفة بها بغية الاستفادة منها عراقياً.

منهج البحث:

The Methodology:

سنستخدم في الوصول الى نتائج علمية تعين على التحقق من فرضية البحث، المنهج الوصفي كمنهج رئيس لوصف مقاصد الانتخابات في الدول التي تعاني من النزاعات الاثنية.

هيكلية البحث:

The Structure of the Study

استناداً لكل ما تقدم قسمنا البحث على مبحث نظري يعطي فهماً لعنوان البحث ثم اربعة مباحث سيعالج كل مبحث منها مقصد من مقاصد الانتخابات في دول ما بعد النزاعات الاثنية، فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

المبحث الاول

Section One

اطار مفاهيمي نظري للانتخاب والنزاعات الاثنية

A theoretical conceptual framework for election and ethnic conflicts

المطلب الاول: **ماهية الانتخاب**:

The first requirement: What is the election:

تنحصر الطرق الديمقراطية في اختيار الحكام في طريقة واحدة هي الانتخاب، والانتخاب يعني اختيار الناخبين لبعض المرشحين لولاية أمرهم نيابة عنهم. فمواطنو كل دولة هم أصحاب الشأن في حكمها[1].

ويعد حق الانتخاب حقاً لكل مواطن في المشاركة في اختيار الحكام، وحق الانتخاب يكون عاماً، عندما يكون حقاً لجميع المواطنين دون استثناء، شرط أن تتوفر في المواطن الخصائص المنصوص عليها في قانون الانتخابات، المتعلقة بالعمر والجنسية، حيث يكون حق التصويت محصوراً بمواطني الدولة، أي الذين يحملون جنسية الدولة ولمن يتمتع بحقوقه المدنية. وقد يكون محدداً لأنه لا يشمل كافة المواطنين، وإنما يقتصر على بعضهم[2].

فالانتخاب هو اجراء قانوني يحدد نظامه ووقته، ومكانه، في دستور أو قانون أو لائحة، بمقتضاه شخص أو أكثر ينتخب لرئاسة مجلس أو نقابة أو حزب أو دولة أو عضوية مجلس نيابي، أو نحو ذلك. وبالتالي فإن عملية الانتخاب ترتبط تاريخياً بمسألة التصويت الذي يعني إعطاء الصوت لطرف ما وحجبه عن طرف آخر[3].

والانتخاب كذلك هو الإجراء الذي بمقتضاه يقوم أفراد الشعب الذين تتوفر لديهم الشروط القانونية التي حددها الدستور والقانون في كل دولة تبعاً لظروفها الخاصة والاتجاهات الدستورية والسياسية السائدة فيها باختيار ممثلين عنهم، ممن تكون اعمالهم واهدافهم متوافقة مع رغبات الشعب، حيث يباشر هؤلاء النواب السلطة العامة نيابة عنهم[4].

فهو يعني تمكين المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية من المساهمة في اختيار الحكام وفقاً لما يرونه صالحاً لهم. فهو كما سبق القول حق لكل فرد في المجتمع ويترتب على ذلك

تطبيق مبدأ الاقتراع العام، أي مساهمة جميع افراد المجتمع البالغين سن الرشد في الانتخاب، ولكن بما أنه حق شخصي فلا يترتب عليه أي الزام، أي من حق الفرد أن يمارس هذا الحق ويشترك في عملية الانتخاب ويدلي برأيه، كما أن من حقه أن يمتنع عن ذلك ويهمل ممارسة حقه[5].

وتعمل المؤسسات السياسية في النظم السياسية الديمقراطية على صياغة قواعد أداء هذا الحق الذي يتم ممارسة الديمقراطية بموجب قواعده، ويمكن القول بأن النظام الانتخابي هو إحدى المؤسسات السياسية التي يسهل التلاعب بها، إن ايجابياً أو سلبياً. فعبر ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيأة التشريعية، يمكن للخيار الممارس في اختيار النظام الانتخابي أن يحدد من هم المنتخبون وأي الأحزاب يحصل على السلطة. وبينما يتم تحديد الكثير من الأطر السياسية لبلد ما في دستورها مما يزيد في صعوبة تعديلها، غالباً ما يسهل تعديل النظام الانتخابي من خلال العمل على وضع قوانين جديدة فقط دون الحاجة لتعديل دستوري[6].

وهناك مجموعة من الاهداف تسعى النظم الانتخابية الى تحقيقها منها:

1. مشاركة الناخبين في اختيار من يمثلهم.
2. تقنين وتنظيم العملية الانتخابية وتسهيل عملية مشاركة الناخبين في اختيار ممثليهم.
3. ضمان حقوق الناخب والمرشح في المشاركة السياسية.
4. اسناد شرعية السلطة وتداولها سلمياً.
5. المحافظة على السلم المجتمعي.

وتقوم على خلفية واقع التباين أو التجزئة بين ابناء الشعب الواحد، آليات للحفاظ على التعايش والاستقرار، بحيث تنتظم مكونات هذا الشعب على شكل قوى سياسية تتوافق في العمل السياسي للوصول إلى هدف التعايش السلمي وبناء حالة من السلام المستدام في المجتمع المتعدد. ويتم اللجوء إلى التوافق السياسي، في حال انعدمت الثقة المتبادلة بين القوى الخائفة من بعضها البعض، أو في حال عجزت هذه القوى المتنافسة عن تحديد الغايات والآمال المشتركة التي تكفل عادة جميع المواطنين وصهرهم في ضمن بوتقة وحدة وطنية صلبة ومتماسكة[7].

في دول ما بعد النزاعات الاثنية نحن بحاجة إلى نظام انتخابي يدير الانقسامات العرقية بطريقة تؤمن التعايش السلمي فيها. هنا يعرض الباحث (وليد حسن رجب قاسم) إن المجتمعات ذات التعددية العرقية الموزعة جغرافياً والمتسمة بهيمنة إحداها فإن تطبيق نظام الأغلبية سيؤدي إلى فوز الجماعة العرقية المهيمنة على معظم مقاعد البرلمان، إذ سيصوت الناخبون المنتمون لهذه الجماعة للمرشحين والاحزاب المعبرة عنهم. وبالتالي فإن النظام الانتخابي الأمثل لهذا النمط من المجتمعات هو نظام القائمة النسبية أو التمثيل النسبي، الذي يعمل على تمثيل الجماعات العرقية المختلفة بما فيها الاقليات تمثيلاً حقيقياً بسبب قيامه على أسس نسبية. كذلك ينفع نظام التمثيل النسبي في حال هيمنة جماعة عرقية على المجتمع من حيث عدد السكان وتركزها وبقية الجماعات العرقية في منطقة جغرافية. أما في حالة كون المجتمع يتسم بالتعددية العرقية المتساوية من حيث عدد السكان، مع توزعها وعدم تركزها في منطقة معينة هنا ستنتفي الحاجة إلى نظام التمثيل النسبي، إذ سيتحقق تمثيل الجماعات العرقية المختلفة بسبب عدم هيمنة أحدى الجماعات العرقية على المجتمع. وفي هذه الحالة يتم تفضيل نظم الانتخاب ذات الاليات التفضيلية مثل نظام التصويت البديل وذلك لترسيخ الاعتدال بين أفراد الجماعات العرقية المختلفة، بينما قد يؤدي اللجوء إلى نظم الأغلبية إلى تبني المرشحين للمزايدات العرقية وسيادة خطاب "نحن في مواجهة هم" وهو ما ينعكس في النهاية على ترسيخ الانقسام والاستقطاب وقد يؤدي إلى تجدد النزاع والعنف العرقي أو الطائفي بين مكونات المجتمع المتعدد[8].

المطلب الثاني: ماهية النزاعات الاثنية:

The second requirement: what are ethnic conflicts:

النزاع هو حالة تعبر عن تعارض حقيقي أو متخيل للاحتياجات والقيم والمصالح يمكن أن يكون داخلياً، ويمكن أن يكون خارجياً، فهو حالة من التعارض الموجود بين الاطراف في الاهداف والمصالح، فهو وضع تكون فيه مجموعة معينة من الافراد منخرطة في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات اخرى معينة، وتسعى كلها لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك[9].

أما الإثنية فهي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين[10].

ويرى (برهان غليون)، أن الهوية الاثنية إنما تخص الاقليات التي تدير العلاقات بين المجموعات والافراد داخل الجماعة الاثنية للأقلية التي تقف بوجه الدولة[11].

ويعرفها جورج قرم بأنها جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد، أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات أهم نقطتين وهما الدين واللغة لأنهما تكفلان تواصلاً أمثل بين أعضاء الاثنية وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلاً ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى[12].

في السنوات الاخيرة أصبحت الدراسات الإثنية والنزاعات الاثنية، محور بحثي مهم في ميدان علم الاجتماع السياسي. وتتسم ظاهرة النزاعات الإثنية بالتعقيد، سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين.

- أولها البيئة الداخلية مثل طبيعة التعدد في المجتمع والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- ثانيها يتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في النزاع.

إن ظاهرة النزاعات الاثنية أصبحت اليوم إحدى القضايا العامة في السياسة العالمية على غرار القومية، حفظ السلام والتدخل الانساني، وعليه فقد كانت محل دراسة العديد من قبل الباحثين في المقاربات النظرية، ومن التعاريف هو أن النزاع الاثني يعبر عن حالة من التناحر بين مجموعتين أو أكثر حول بعض القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، بكلمة أخرى النزاع الاثني يمكن أن يفهم على انه طريقة أو نمط لعنف منظم بين جماعات اثنية لم تحقق بعد دولتها، أو أن هذه النزاعات الاثنية تظهر عندما تحاول مجموعات

مقاومة ادماجها، أو محاولة الاستقلال عن المجموعات الاجتماعية الاخرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها[13].

وللنزاعات الاثنية مجموعة من الاسباب الرئيسة منها النزاعات الهوياتية التي يحددها (صموئيل هانتغتون) في كتابه صدام الحضارات، بالاختلاف الحضاري بين الوحدات السياسية نظراً لتصارع القيم بين المجموعات الاجتماعية، هذه المقاربة لأسباب النزاع تؤكد أن النزاع الاثني سببه وجود التعدد الاثني في المجتمع والذي سيحدث نزاعاً مستقبلياً لا محالة بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين المجموعات الاثنية، مما يؤدي الى تنمية الشعور بالهوية الفرعية للاثنية على حساب الهوية الوطنية الامر الذي يؤدي الى نتيجة منطقية وهي الشعور بالولاء نحو الاثنية على حساب الولاء الوطني، مما ينتج العصبية المولدة للنزاع.

وتجدر الاشارة الى الدور الخارجي الفاعل في الكثير من النزاعات الاثنية، فمثلاً إثارة النزاعات الاثنية والعرقية هو جزء من استراتيجية الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بغية تقسيم منطقة الشرق الأوسط والمشرق العربي تحديداً إلى كيانات عرقية وطائفية لتأمين مصالح الدول الكبرى وحماية الكيان الصهيوني[14].

فالولايات المتحدة والكيان الصهيوني قد مهدوا لتفكيك رموز الهوية العراقية، وكانت أولى مهام الاحتلال في العراق استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة وتقسيم العراق على أسس المحاصصة الطائفية، وأول من تبنى خطاب الانتقال من مفاهيم الوطنية إلى مفاهيم الطائفية هي إدارة الاحتلال الأمريكي ذاتها لترسخها في ما بعد في العمل السياسي في العراق الجديد، ومن ثم وسائل الإعلام العربية والغربية، وتلا ذلك التركيز سياسياً واعلامياً على مفردات اثنية: شيعي وسني وكردي... الخ. التي لم تكن متداولة في العمل السياسي كمحاصصة سياسية قبل الاحتلال، بل كان النظام السياسي المنحل يعتمد على الحزب الواحد والفرد الواحد في الحكم[15].

فضلاً عن العامل الداخلي هناك ما يخلق النزاعات الاثنية على المستوى الداخلي، فالنخب السياسية والدينية قد ترى في النزاعات الاثنية تحقيق لمصالحها الذاتية، والتي تتحقق في

جو مشحون بالعصبية والتطرف والولاء للهويات الفرعية، فالتعبئة السياسية للاثنيات وتسيسها في العراق حقق للنخب السياسية استقطاباً انتخابياً على اساس طائفي في عراق ما بعد 2003. وهناك من يحدد للنزاعات الاثنية اسباب اخرى تتمثل بالاتي[16]:

1. المنطق الخطابي السائد.
2. الاتجاهات والميول النخبوية.
3. الكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.

وتصنف النزاعات الى ثلاثة انماط تبعاً لطبيعة ونمط الصراع بين المجموعات، وهذه الانماط هي[17]:

1. محاولة الحصول على الاستقلال، ويدخل في هذا التصنيف حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية.
2. الرغبة في السيطرة على الحيز (تعديل الحدود على حساب الغير).
3. محاولة فريق أو عصبة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض ارادتهم على خصومهم. وتدخل في هذا الاطار معظم الحروب الاهلية والانقلابات العسكرية، وهي ما تسمى بالأزمات أو النزعات الايديولوجية.

وبعد توضيح مفهوم الانتخاب والنزاعات الاثنية سنبحث في المباحث الاربع الاتية مقاصد الانتخابات في دول ما بعد النزاعات الاثنية.

المبحث الثاني

Section Two

التداول السلمي للسلطة

Peaceful transfer of power

المطلب الاول: **ماهية تداول السلطة سلمياً**:

The first requirement: What is the peaceful rotation of power:

إن التداول السلمي للسلطة يعني وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية، أم للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وقد شاع هذا التعبير في الفقه الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي(18).

يعرفه (شارل دباش) بأنه مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقه لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية له، و يجب أن يعوض بتيار سياسي آخر. أما (جان لوي كرمون) فيعدّ أنه، وضمن احترام النظام السياسي القائم يدخل التداول تغييراً في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراع العام الى السلطة و قوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل الى المعارضة و لعل التركيز واضح في هذين التعريفين على الجانب الوظيفي للتداول من حيث كونه آلية لإدارة الدخول و الخروج إلى السلطة وإلى المعارضة بين تيارات سياسية مختلفة(19).

لذلك فالتداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية الفاعلة على الساحة السياسية يكتسب أهميته من تعبيره عن مضمونين جوهريين من مضامين النظام الديمقراطي الأول هو مضمون التعددية في أن يكون لكل أتجاه سياسي الحق في المشاركة السياسية، والتأثير في قراراتها، والثاني هو مضمون حكم الأغلبية الذي يتمثل في ترجيح حكمها، ومن أهم المسائل التي تتطلب معرفة تفضيل الأغلبية لها مسألة تولي السلطة باعتبار الشعب مصدر السلطات وتطبيقاً لمبدأ حكم الأغلبية(20).

المطلب الثاني: مقصد التداول السلمي للسلطة:

The second requirement: the purpose of the peaceful transfer of power:

إن التداول السلمي للسلطة في مجتمعات ما بعد النزاعات الاثنية يجب أن يكون دوري، سلمي، مدني، تنافسي وديمقراطي في إطار التعددية السياسية وتعددية الرأي واحترام آليات الديمقراطية في عملية التداول السلمي للسلطة السياسية في إطار سيادة الشعب.

وذلك بوضع آليات لإنتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء أكان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية، أم للوزراء. وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة، بعده أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي. وتتم العملية وفق آلية انتخابية حرة ونزيهة وفعالة تحت اشراف قضائي كامل ومستقل بوجود شفافية تحد من الفساد والإفساد والتضليل واستغلال النفوذ العام في العملية الانتخابية، حتى ترتقي الانتخابات إلى معنى الانتخابات وليس مجرد الاقتراع والتصويت الذي لا يعبر عن قناعة[21].

لذلك يعد تداول السلطة سلمياً أو التناوب عليها من قبل القوى السياسية الفاعلة على صعيد الحياة السياسية في المجتمعات المتعددة اثنياً والتي تعاني من حالة من الصراع السياسي بين مكوناتها الاجتماعية، من أبرز مقاصد الانتخابات في هذه المجتمعات، فهو يعبر عن ايمان تلك الاثنيات بوجوب التعايش السلمي وبناء سلام مستدام، ورسوخ مبادئ الديمقراطية وقواعدها ومؤسساتها وآلياتها في المجتمع المعني، كما يعبر عن إستقلال النظام السياسي وحياده أزاء مطالب القوى السياسية للمشاركة السياسية، ولهذا لن يكون للتعددية الحزبية التي عبر عنها التحول الديمقراطي الحاصل في الدول المعاصرة بصورة عامة ودول ما بعد النزاعات الاثنية بصورة خاصة، أي مغزى حقيقي، بغير إطار دستوري ينظم عملية انتقال السلطة ويقرر الآلية التي يتم بمقتضاها هذا الانتقال بين القوى الاجتماعية العاملة على ساحة العمل السياسي، فالمبرر الحقيقي والهدف الجوهري للتعددية السياسية هو ايجاد الطريقة المؤسسية التي تمكن القوى السياسية من التناوب على السلطة[22].

لكن في بعض الدول التي تشهد صراعات عرقية مسلحة أو حروباً أهلية تفتقد لآليات مستقرة لتداول السلطة، إذ تستند الحكومة المسيطرة الى القهر في بقائها في الحكم خلال فترة

الصراع، وتدشن الانتخابات الاولى في دول ما بعد الصراع لآليات جديدة لتداول السلطة، إذ يتم الانتقال من خلالها من حالة الفوضى أو القهر والتصارع الموجودة خلال الحرب الاهلية الى حكومة منتخبة معبرة عن السيادة الشعبية، وذلك حتى تبدأ هذه الحكومة عملية اعادة بناء الدولة. ففي نهاية الحرب الاهلية يكون هناك توافق بين الاحزاب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والجماعة الدولية حول ضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية لاختيار حكومة جديدة أو انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد. وبما يؤديه ذلك من انجاز عملية تداول السلطة سلمياً[23].

لذا يعد تداول السلطة سلمياً على النقيض من نظريات الحق الالهي والاستبداد بالحكم في نظم الحكم الملكية والامبراطوريات حيث لا يترك الحاكم السلطة إلا بالوفاة الطبيعية أو بالإغتيال، وفي الضد من الأنظمة السياسية الشمولية التي يتربع فيها الزعيم الى ما لا نهاية ويأبى تحديد مدة زمنية لنهاية سلطانه، فقد قالت الديمقراطية بتداول السلطة وتحديد فترة الحكم، وكرست هذا المبدأ في القوانين والدساتير[24].

ولما كان التداول السلمي للسلطة يعني فسح المجال أمام القوى السياسية التي رشحّها الفوز الإنتخابي لإدارة السلطة وتدبير شؤون الدولة، فأن الطابع الديمقراطي لهذا المبدأ لا يتجسد بفتح مجالات المشاركة السياسية للقوى السياسية جميعها فحسب، إنما الإقرار بإمكانية أيٍ من هذه القوى الوصول إلى موقع السلطة، وخاصةً قوى المعارضة عبر إنتخابات حرّة، وحصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبين، ويمكن القول ان التداول السلمي للسلطة هو مصدر الثقة بالنظرية والممارسة الديمقراطية لأنه الدليل الواقعي على وجودها وجدواها.

بكلمة أخرى إن بناء السلام والوصول الى التعايش السلمي بين مكونات المجتمع الاثني يحتاج إلى حكم رشيد تسود اجواءه الديموقراطية والمشاركة السياسية الفاعلة، فعند انعدام شروط الديموقراطية في الوصول إلى السلطة، وإذا ما آلت السلطة إلى فئة اجتماعية أو ميل السلطة إلى طرف دون سواه وسيطرتها على المؤسسات السياسية وابعاد الجماعات الأخرى واقصائها من المشاركة السياسية الفاعلة، سيوسع ذلك دائرة النزاع والاختلاف الاجتماعي، وتتحول سلطة

الدولة إلى تمثيل مصالح فئوية بعيداً عن الروح الوطنية والمشروع الوطني، مما يُؤثر في استقرار النظام السياسي، ويكون عاملاً في نشوء الصراعات والنزاعات الداخلية في البلد، هذه الأمور تنعكس سلباً على عملية بناء السلام فيها[25].

إنّ تلبية احتياجات الأفراد في مرحلة ما بعد النزاع وتفهمها، من قبل مختلف الفواعل من شأنه أنّ يعزز من استقرار تلك المرحلة، فالاعتراف مثلاً بلغة فئة مهمشة وكونها كلغة محلية من شأنه أنّ يطور من معنويات تلك الفئة التي عانت التهميش مثلاً، كما أنّ السماح لمختلف المجموعات الاثنية بالمشاركة في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات أو تمتعهم بحق الترشح في المجالس المحلية أو الانتخابات النيابية من شأنه أن يلبي احتياجاتهم، ويدفع بهؤلاء الأفراد نحو الانتاج والمشاركة في عملية التنمية ومن ثم تعزيز مسار بناء السلام ويحقق الانسجام والتعايش السلمي[26].

المبحث الثالث

Section Three

الحصول على شرعية النظام

Obtaining legitimacy of the system

المطلب الاول: ماهية الشرعية:

The first requirement: What is the legitimacy:

في كل زمان يوجد معتقد تسلم به أكثرية الأفراد حول مصدر السلطة في المجتمع وحول طريقة ممارسة وانتقال هذه السلطة. بتعبير آخر، توجد في كل وقت فكرة عامة وشائعة ومسلم به من الأكثرية حول ممارسة السلطة وكيفية ممارستها وانتقالها. وعليه فالسلطة تكون شرعية إذا كان من يمارسها وطريقة ممارسته لها يتفق والرأي العام السائد في المجتمع حول ذلك. ويمكن القول بأن الشرعية هي الصفة التي يجب أن تملكها "حكومة" ما بحيث هذه الصفة تتفق والرأي السائد في الفئة الاجتماعية حول أصل السلطة وطريقة ممارستها[27].

فالشرعية السياسية للنظام السياسي تمثل عاملاً قانونياً وأساسياً لوجود المؤسسات العامة، كما تمثل عاملاً نفسياً وقيمة معنوية هامة وأساسية للشعب والدولة، وهي لا توجد إلا بناءً على ضرورات إجتماعية تعمل على تحريك أركان المجتمع وتعمل على بناء روابط تفاعلية وايجابية بين الدولة من جهة وأفراد المجتمع من جهة أخرى. لذا تؤدي أزمة شرعية النظام السياسي دوراً حاسماً في تكرار أعمال العنف في مرحلة ما بعد النزاع مما ينعكس سلباً على عملية بناء السلام، فالبلدان التي تعاني من النزاعات هي البلدان التي تعاني بالفعل من سوء ادارة الحكم، فهنالك اتجاهات عديدة لفهم معنى شرعية النظام السياسي، ومن المتعارف عليه أن شرعية وجود السلطة وفقاً لإرادة الجماهير تكون من خلال الانتخابات، فالمهم تقبل وجود هذا النظام في السلطة من قبل المجتمع لتحقيق مصالحه وتلبية احتياجاته، وفي حالة اهتزت تلك المشروعية فإن ذلك يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار مما يؤثر في السلم الداخلي للدولة[28].

وعلى هذا الأساس فإن مهمة "الفن السياسي" هي ايجاد نوع أو أسلوب معين لممارسة السلطة يتجاوب مع المعتقدات الاخلاقية والدينية والقيم السائدة في المجتمع المتعددة اثنياً

والذي يعاني من النزاعات المستمرة بين مكوناته المجتمعية والنظام السياسي، ومع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية بحيث تتولد القناعة، بناءً على ذلك، بأن الحكام يحكمون لمصلحة المجتمع ككل وليس لمصلحة مجموعة مجتمعية واحدة، وعندها يظهر دور المعتقدات كعامل مهم في الحصول على طاعة المحكومين وبالتالي في اسباغ الشرعية على السلطة. فالشرعية، إذن، هي أولاً وقبل كل شيء معتقد، أي إيمان غالبية أعضاء المجتمع إيماناً حقيقياً بأن السلطة يجب أن تمارس بطريقة معينة دون غيرها، وإلا فقدت مبرر طاعتها. وعليه يمكن القول بأن الشرعية تقوم على اعتقاد ذاتي، على إيمان يتعلق بأصل وبطريقة ممارسة السلطة في المجتمع. والشرعية، بعد ذلك، هي فكرة سياسية، لأنها تتعلق بالسلطة السياسية وممارستها[29].

المطلب الثاني: مقصد استحصال شرعية النظام السياسي:

The second requirement: the purpose of obtaining the legitimacy of the political system:

إن البلدان التي استطاعت فيها القوى السياسية المختلفة أن تتوصل إلى المبادئ العامة التي تكوّن مشروعية[*] النظام السياسي، أستطاعت في الوقت نفسه أن تحول المشروعية إلى شرعية قانونية، وأن تضمن استقرار مؤسساتها زمناً طويلاً، كما هو الحال في بريطانيا وسويسرا وغيرها من الدول الديمقراطية، أما البلدان التي تعاني من عدم الانسجام بين مكوناتها الاجتماعية والتي لم تتوصل إلى اتفاقات سياسية مختلفة لا تزال تعج ساحاتها بالأزمات والصراعات المجتمعية والتي تعمق من ازماتها، فالمشروعية ظاهرة سياسية في جوهرها وليست قانونية، ولا تنظم إلا بواسطة السلطة التي تخدمها كقاعدة لها. فشرعية النظام السياسي عبارة عن منظومة من سنن وقواعد واتفاقات وأعراف تسمح بأن تمتد بسلطانها على الهيئات الاجتماعية كلها، وعلى كل عضو لغرض تعزيز العلاقات بين الأفراد والجماعات[30].

لذلك تعد الانتخابات في المجتمعات الديمقراطية آلية للحصول على الشرعية السياسية وتجديدها بين المواطنين، وتزداد أهمية الانتخابات كوسيلة لترسيخ الشرعية السياسية في مجتمعات ما بعد النزاع الاثني، إذ تفتقد السلطة الحاكمة للشرعية بين المواطنين، خاصة إذا كانت السلطة تدعم أحد أطراف النزاع في مواجهة طرف أو أطراف أخرى، وبالتالي تمثل الانتخابات فرصة

لتعزيز شرعية الحكومة الناتجة من الانتخابات. إلى جانب هذا الدور تؤدي الانتخابات دوراً مهماً في دول ما بعد النزاع، إذ تمثل الانتخابات وسيلة يمكن من خلالها الحصول على الشرعية على المستوى الدولي، تلك الشرعية التي تعزز من الاستقرار داخل المجتمع وترسخ السلام بين أطرافه المختلفة. وفي حال النجاح في الحصول على الشرعية يمكن للمجتمع الدولي أن يوفر مساعدات سواء أكانت مالية تتعلق بالتخطيط وإجراء الانتخابات، أو المساعدة الفنية التي تحتاج إليها مجتمعات ما بعد النزاع بسبب افتقادها الخبرات فضلاً عن المساعدات السياسية المتصلة ببناء الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني[31].

المبحث الرابع

Section Four

تحقيق الاستقرار السياسي

Achieving political stability

المطلب الأول: ماهية الاستقرار السياسي:

The first requirement: What is political stability:

يعتبر تحقيق الاستقرار مطلباً أساسياً للأفراد والجماعات، وكذلك النظم السياسية. فمهما كان شكّل النظام السياسي القائم في الدولة سواء كان نظاماً ديمقراطياً أم نظاماً ديكتاتورياً، فأنه يسعى إلى توفير الاستقرار والثبات النسبي في العلاقة بين مكونات وعناصر ذلك النظام، للحفاظ على استمراريته، وتجنب حدوث تغييرات جذرية في هيكلة القواعد الحاكمة.

ويمكن تعريف (الاستقرار السياسي)، بأنه حالة من تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقاً لقواعد الشرعية السياسية. يرتبط الاستقرار السياسي أشد الارتباط بمفهوم التنمية السياسية التي تعني عملية رفع الوعي السياسي لشعب دولة ما، وتدعيم أنصهاره الوطني، وزيادة مشاركته السياسية، ووضع وتدعيم القوانين الأساسية الضرورية، وإنشاء المؤسسات السياسية، التي تستوعب القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في المجتمع، في إطار دستوري وقانوني منظم. وبهذا تصبح العلاقة طردية بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية إذ

كلما أرتفعت معدلات التنمية السياسية كلما أرتفعت درجة الاستقرار السياسي. وعليه، يمكن تقسيم الاستقرار السياسي على بعدين هما[32]:

1- الإستقرار السياسي الداخلي، ويعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة، ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وبالتالي يرتبط – الاستقرار السياسي– بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية. ومن أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي الداخلي، الاغتيالات السياسية داخل الدولة، عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة، وعدد الإضرابات العامة، عدد المظاهرات المعادية للحكومة، وعدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة، عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في العنف المحلي، وعدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي. كما إن عدم التوازن بين القوى (العسكرية والاقتصادية والسياسية) التي ترتكز عليها الدولة، يحدث خللاً في تركيبة الدولة نفسها، ويجعلها في وضع يتسم بعدم التوازن وعدم الاستقرار.

2- الإستقرار السياسي الخارجي، يشير إلى قدرة الدولة على إدارة مصالحها العليا في الخارج وحمايتها من التدخلات الخارجية، والتي غالباً ما تساهم في عدم استقرار النظم السياسية، بسبب تأثيرها المباشر في المستويات السياسية الاجتماعية والاقتصادية المحلية. إن تناغم الصراع الداخلي مع الخارجي سيؤدي إلى عدم استقرار سياسي.

المطلب الثاني: مقصد تحقيق الاستقرار السياسي:

The second requirement: the purpose of achieving political stability:

إن الاستقرار السياسي لا يتحقق عن طريق القوة العسكرية والأمنية على الرغم من أهميته، ولا يمكن تحقيقه عن طريق القمع والغطرسة وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة والإكثار من الممنوعات والضغوطات. فالاستقرار هو وليد لتدابير سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، التي تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته رافداً من روافد الاستقرار السياسي.

وتجدر الإشارة الى أنَّ "صموئيل هنتنغتون" وضع معادلة في عدم الاستقرار السياسي مفادها إن عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، أي ببساطة إن

عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية على الإستجابة لها. وعليه يمكن تشخيص ثلاثة أفكار رئيسة دارت حولها معظم تعريفات عدم الاستقرار السياسي بالآتي[33]:

1. إنَّ المؤشر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي هو وجود العنف كآلية لإدارة الصراع الاجتماعي، ويكون وجوده مصاحباً للتغيرات التي تطرأ على بنية النظام السياسي، والنسق الإتجاهي الغالب لهذا العنف يكون موجهاً من الأفراد بإتجاه النظام السياسي (عنف غير رسمي / جماهيري).
2. إنَّ فقدان النظام السياسي للشرعية يكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي.
3. فقدان النظام السياسي القدرة على تلبية تطلعات الشعب يعد أيضاً مصدراً رئيساً لعدم الاستقرار السياسي.

والاستقرار السياسي في المجتمعات المتعددة اثنياً ما هو إلا إنعكاس لمستوى الاجتماع السياسي الذي وصل إليه المجتمع، والعلاقة بين مؤسسات النظام السياسي والقوى الاجتماعية التي تشكلها، ومن المعروف أن القوة الاجتماعية هي جماعة عرقية، أو دينية، أو مذهبية، أو سواها. وفي ظل الغياب التام للانسجام الاجتماعي في المجتمع المتعدد اثنياً، فلا يمكن أن تكون المجموعات الاثنية المتعادية والتي لا ترى في الآخر المختلف إلا عدواً يجب استئصاله، أن تكون قاعدة متحدة لنظام سياسي يطمح للاستقرار، فلا بد من وجود مستوى مقبول من التسامح والانسجام المجتمعي لتأليف المجتمع السياسي في الدولة.

المبحث الخامس

Section Five

تحقيق مبدأ التعايش السلمي وبناء السلام

Achieving the principle of peaceful coexistence and peace building

المطلب الاول: ماهية التعايش السلمي وبناء السلام:

The first requirement: What is peaceful coexistence and peace building

التعايش مصطلح يستخدم للتعبير عن "حالات الاختلاف في المذاهب والعقائد، وما يترتب عليها من سياسات مختلفة بين دول الشرق ودول الغرب، وقد أستعمل هذا المصطلح للدلالة على إمكانية التعاون والوئام بين الأقليات في دولة معينة، وبين الأكثرية، وإن كانت هذه الأقلية تختلف عن الأكثرية من حيث الأصل، أو اللغة، أو الدين"[34].

وهو من الناحية العملية يعني إقامة علاقات بين الجماعات المختلفة الهويات التي تعيش في تقارب يشمل أكثر من مجرد عيش بعضهم بجانب البعض الآخر، ويشمل درجة معينة من الإتصال والتفاعل والتعاون يمكن أن يمهد التعايش لتحقيق المصالحة المجتمعية على أسس السلام والعدالة والتسامح[35].

ويشير التعايش السلمي غالباً إلى حالة العيش المشترك التي تجمع بين مجموعتين أو أكثر تختلف عرقياً أو دينياً أو فكرياً عن بعضها البعض، مع إحترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعة أو الجماعات الأخرى، وقدرة هذه الجماعات على حل خلافاتها بصورة سلمية وعلى هذا الأساس يستند مفهوم التعايش على وعي الأشخاص أو الجماعات بأن لها هويات دينية أو عرقية أو فكرية مختلفة والقرار، إن إختلاف الهويات هذا لا ينبغي أن يقود إلى صراعات عنيفة أو دموية بين حاملي هذه الهويات أفراداً كانوا أم جماعات[36].

فهو إقامة علاقة بين أثنين أو أكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش في تقارب يشمل أكثر من مجرد عيش بعضهم بجانب البعض الآخر، ويشمل درجة معينة من الإتصال، والتفاعل، والتعاون، يمكن أن يمهد التعايش لتحقيق المصالحة على أساس السلام، والحقيقة، والعدالة، والتسامح[37].

فالتعايش السلمي يعني "القدرة على التعايش مع الآخر المختلف إيجابياً والمشاركة في عملية بناء المجتمع، ويعد التعايش تعبير حقيقي عن قدرة الإنسان على التكيف والعيش سوية من أجل خير المجتمع وتقدمه، ولكن تحقيق التعايش السلمي أمر يحتاج إلى جهود كبيرة ومخلصة لأنه، (ثبت تاريخياً أن التعايش السلمي وكيفية إشاعته فعلياً في مرحلة ما بعد النزاع الاثني، بين الفئات المتحاربة داخل الدولة، هو عمل مضنٍ وطويل وشاق جداً، حيث أن النزاعات الدينية والطائفية والقومية، وما يتولد منها من آثار ونتائج سلبية، تؤثر بشكل كبير على معرفة المدة التي يمكن من خلالها تحقيق التعايش السلمي بين تلك الفئات، فكلما كانت الحروب طويلة الأمد كلما كانت من دون شك أكثر تعقيداً لمهمة من يقومون بإجراء عملية التعايش السلمي)"[38].

وللتعايش السلمي مجموعة من المعاني يمكن أن نصنفها إلى ما يلي[39]:

1. معنى سياسي– ايديولوجي، يحمل معنى الحد من النزاع، أو ترويض الخلاف العقائدي بين الدول، أو العمل على إحتوائه، أو التحكم في إدارة هذا النزاع بما يفتح قنوات للاتصال، وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية.
2. اقتصادي، يرمز إلى علاقات بين الحكومات والشعوب فيما بينها له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية.
3. ديني، ثقافي، حضاري، ويشمل تحديداً معنى التعايش الديني أو التعايش الحضاري والمراد به أن تلتقي إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن يسود الأمن والسلام في المجتمع، وحتى تعيش الإنسانية في جو من الإخاء والتعاون على ما فيه من الخير الذي يعم بني البشر جميعاً من دون إستثناء.
4. اجتماعي، ويعني أنْ تعيش الجماعات مع بعضها البعض، بصورة منسجمة وطنياً، حيث تنسجم الهويات الفرعية في الهوية الوطنية الجامعة وهو النقيض للتفرقة العنصرية الذي تجعل فيه الجماعات عاداتها وقوانينها ونظمها كحواجز تفصلها عن غيرها من الجماعات.

أما تعريف بناء السلام فهو تعبير عن تشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الإيجابي، فالغرض هنا هو إزالة أسباب

النزاع، سواء أكانت مادية أم معنوية أم معرفية، واستبدالها بآليات وهياكل تمكن الأطراف من التعامل مع بعضهم البعض بشكل سلمي وإصلاح العلاقة بين الاطراف المتنازعة[40].

وهنالك إجماع في المجال البحثي الأكاديمي على خطوات مرت بها الصياغات المتعددة لمفهوم السلام، وخاصة في بحوث السلام الغربية وكالآتي[41]:

1. السلام بكونه ممارسة وسلوك في ظل غياب الحرب، وهذا ما ينطبق على النزاع العنيف، سواء بين الدول أم داخل الدول ذاتها في صورة الحروب الأهلية.
2. التأكيد من قبل أغلب البحوث على كل من السلام السلبي (أي الحيلولة دون نشوب الحرب) والسلام الإيجابي (منع العنف البنيوي داخل المجتمع).
3. تناولت أغلب البحوث ودراسات السلام الجانب النسوي للسلام (العنف ضد المرأة) خلال النزاعات أو عدمها عندما يمارس العنف ضد المرأة.
4. تم التركيز على فكرة السلام مع البيئة، وذلك أن الممارسات الرأسمالية قد أعتدت إعتداءً وحشياً على البيئة الإنسانية.
5. التركيز على حقوق الإنسان، والإنتهاكات والعنف الموجه ضد الأطفال والمعاقين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

المطلب الثاني: مقصد تحقيق مبدأ التعايش السلمي وبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاعات الاثنية:

The second requirement: the purpose of achieving the principle of peaceful coexistence and peace building in post-ethnic societies:

تعاني الكثير من المجتمعات المتنوعة اثنياً من العنف وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي قد يصل بها إلى الحرب الاهلية في بعض الحالات، وتوفر الانتخابات الديمقراطية الفرصة لإنهاء هذا الصراع ومنع تجدده، فبدلاً من اللجوء إلى العنف سعياً للحصول على التمثيل، يمكن للجماعات الاثنية أن تحقق ذلك من خلال الانتخابات الحرة النزيهة. وطالما كان بالإمكان تحقيق تمثيلها من خلال الانتخابات فإنه يكون من الممكن تخليها عن تبني العنف. كذلك فالانتخابات تعمل على ترسيخ تماسك المجتمع بدلاً من تقسيمه على أسس عرقية أو

أثنية. فضلاً عن ذلك يمكن تصميم النظام الانتخابي على وفق أسس معينة تعمل على إعتدال مواقف المواطنين بخصوص القضايا الاثنية والعرقية المثيرة للإنقسام المجتمعي، وبالتالي يمكن للانتخابات أن تكون آلية لتحقيق الإعتدال والقبول بمبدأ التعايش[42].

ولتحقيق مبدأ التعايش يجب تعلم العيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة مع الآخر، وهو مصطلح تم إستخدامه بشكل مترادف في سياقات عدة، والسمة البارزة فيه هي العلاقة بالآخر والإعتراف بوجوده. إذ لا يكفي أن يشعر الناس بانتمائهم للدولة إلا إذا كانوا يشعرون بأن الآخرين ينتمون إليها، وكل هؤلاء الآخرون يشعرون بأن الجميع ينتمون إليها أيضاً، فلا بد إذاً من وجود إدراك مشترك بوجود الآخر، وأن الآخر وجوده مقترن بوجودنا والعكس صحيح، فذلك هو العيش المشترك وذاك هو التعايش السلمي المنشود في دول ما بعد النزاعات الاثنية[43].

وترتكز فكرة التعايش السلمي في مجتمعات ما بعد النزاعات الاثنية على وجود "علاقة تفاعلية متبادلة بين أفراد مختلفين عقائدياً، أو عرقياً، أو لغوياً، أو فكرياً، ويعيشون في مجتمع واحد وتقوم هذه العلاقة على قاعدة السلم والتعارف والتفاهم والتعاون الانساني الإيجابي البناء"[44]. وهو مقصد تسعى الانتخابات الى تحقيقه في المجتمعات المتعددة اثنياً والتي تعاني من حالة من التوتر والعنف المستمر بين مكونات المجتمع أو بين أحد المكونات والسلطة الحاكمة في الدولة.

وهذه "العلاقة التفاعلية المطلوبة بين المكونات المجتمعية التي تفرضها البيئة المشتركة، هدفها تحقيق استفادة أو تبادل منافع في ظل جو من الإحترام والمودة"[45].

فإذا كان التعايش السلمي يجسد في جوانبه المختلفة مفهوم الإنسجام بين أبناء المجتمع الواحد بمختلف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية فضلاً عن اتجاهاتهم وأفكارهم، فأن ما يجمع هؤلاء هو وجود أواصر مشتركة من قبيل الأرض والمصالح والمصير المشترك، ويستمد التعايش وجوده من خلال تفعيل هذه الأواصر وتغليبها على الإختلاف وصولاً لبناء منظومة اجتماعية تقوم على إلتزام كافة أطراف المجتمع وفئاته بمبادئ الإحترام المتبادل لحرية الرأي والسلوك

والتفكير بعيداً عن التهميش والإقصاء والتسلط والعنف، فالتعايش السلمي يحسم الكثير من العقبات والمشاكل الفكرية والاجتماعية التي يتمسك بها غلاة الطائفية والعنصرية والمذهبية التي تثير النزاع الاثني وتأججه، وهذا بالنتيجة سينعكس إيجابياً على توطيد السلم الأهلي الذي يستطيع الإنسان من خلاله أن يعيش حياته ويمارس أعماله بحرية مسؤولة، فضلاً عن حصوله على حقوقه ومتطلبات عيشه بيسر وسهولة من دون أن يخشى الإعتداء على حقه وماله وأمنه الشخصي أو أمن عائلته(46).

ويتطلب بناء السلام وتحقيق التعايش السلمي بعد إنتهاء النزاع إتخاذ إجراءات متكاملة ومنسقة تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف سواء كانت سياسية، أو قانونية، أو مؤسسية، أو عسكرية، أو إنسانية، أو تتصل بحقوق الإنسان، أو بيئية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية أو ديموغرافية. كما تهدف إلى إرساء الأساس لسلام دائم ويمكن أن ينظر إلى بناء السلام بعد إنتهاء الصراع على أنه إستراتيجية طويلة الأجل لمنع النزاعات، ولأن أسباب الصراع تتباين، فإنه يجب تصميم الإجراءات بما يتوافق مع الحالات الخاصة لتعزيز عملية السلام وجعلها غير قابلة للنقض. ففي حين أن فئات المنع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد إنتهاء النزاعات لا تزال مفيدة، فان من المسلم به الآن على نطاق واسع أن معظم العمليات تضم أنشطة في أكثر من فئة واحدة. وفي بعض العمليات مثلاً في جورجيا وقبرص تضطلع الأمم المتحدة بنشاط بحفظ السلام وصنع السلام على السواء، وفي عمليات أخرى مثلاً في سيراليون وطاجيكستان بدأ التخطيط لبناء السلام في أثناء عملية حفظ السلام، ويتعين الترحيب بهذه المجموعات المؤتلفة المنوعة فهي تعكس تفهماً لتعقيدات الحالات الخاصة والحاجة الماسة إلى تنسيق مجموعة متنوعة من أنشطة تعزيز الأمن(47).

من كل ما سبق يمكن أن نعرف التعايش السلمي بأنه الحالة التي يصل إليها المجتمع من القناعة بأن النزاع العنيف لن يجدِ نفعاً في حل المسائل الخلافية مع المكونات المجتمعية الاخرى أو مع السلطة الحاكمة في الدولة، وأن تحقيق الأهداف المنشودة من النزاع لن تتحقق به، بل يجب

أن يقوم على أساس الحوار والتسامح وقبول الآخر المختلف، وإعتماد المواطنة كأساس للتعامل والإقرار بأن الوطن للجميع بغض النظر عن إنتماءه وليس من حق أي مكون إختزاله له.

الخاتمـــــــة

Conclusion

للانتخابات جملة من المقاصد تسعى الى تحقيقها في المجتمعات التي تعاني من حالة من النزاع الاثني والحرب الأهلية بين مكوناتها المجتمعية، وتسعى إلى إنهاء النزاعات، وترسيخ مبدأ التعايش السلمي وبناء سلام مستدام، وتحقيق الاستقرار السياسي في مؤسسات الدولة، والحصول على ايمان المجتمع المختلف بشرعية السلطة السياسية في ممارسة الحكم، هذه المقاصد جهد كبير قد تواجهه مشاكل متشعبة ومتعددة ومعقدة، لكن لا غنى عنها لتحقيق مبدئي التعايش وبناء السلام، والتي تحتاج الى آليات ورسم سياسات عامة تسعى الى سد كل مداخل العنف المجتمعي وحل النزاعات بين فئات المجتمع المتعددة بطرق سلمية عن طريق الحوار والتسامح وقبول الاخر المختلف، ومن بين آليات ادارة الصراع السياسي هو مدخل الاصلاح الانتخابي، كما أن البحث طرح في ثناياه أفكاراً عن مقاصد واهداف الانتخابات التي يجب تحقيقها في دول ما بعد النزاعات الاثنية، والتي من الممكن تطبيقها على الحالة العراقية، ومن الممكن أن تؤسس لسلام دائم في المجتمع العراقي، إذ يمكن من خلالها إحداث تغييرات في مسارات النزاعات السياسية المؤسسة على الهويات الفرعية، وتحويلها إلى تعايش سلمي مستدام. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

1. إن النزاع الاثني هو حالة من التعارض الموجود بين الأطراف المجتمعية في الأهداف والمصالح، فهو وضع تنخرط فيه مجموعة اثنية في تعارض ونزاع مع مجموعة اثنية أو مجموعات اثنية أخرى، وتسعى كل منها لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدوا أنها كذلك مع المجموعات الاثنية الاخرى.
2. إن التداول السلمي للسلطة في مجتمعات ما بعد النزاعات الاثنية يجب أن يكون دوري، سلمي، مدني، تنافسي وديمقراطي في إطار التعددية السياسية وتعددية الرأي واحترام آليات الديمقراطية في عملية التداول السلمي للسلطة السياسية في إطار سيادة الشعب.

3. إن الانتخابات في المجتمعات الديمقراطية آلية للحصول على الشرعية السياسية وتجديدها بين المواطنين، وتزداد أهمية الانتخابات كوسيلة لترسيخ الشرعية السياسية في مجتمعات ما بعد النزاعات الاثنية.
4. إن تحقيق هدف الإستقرار السياسي هو طموح كل الانظمة السياسية سواء أكانت ديمقراطية أم دكتاتورية، وهو يعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة، ومن خلال توازنات القوى المجتمعية المختلفة، وبالتالي يرتبط – الاستقرار السياسي– بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والنزاع.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) ماجد راغب الحلو، النظم السياسية (ذاتية الدولة– اختيار الحكام– سلطة الحكم– تنظيم الحكومة– الديمقراطية– المعارضة– الشورى– فلسفة الحكم)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص155.

(2) جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت، 2010، ص82.

(3) مصطفى الناجي، أثر قانون الانتخابات لسنة (2005) وتعديلاته على الخارطة السياسية للكتل النيابية العراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2017، ص30.

(4) منجد منصور الحلو ومصدق عادل، الانظمة السياسية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2019، ص ص160–161.

(5) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الانظمة السياسية، كلية القانون، جامعة بغداد، 1990–1991، ص ص35–36.

(6) اندرو رينولدز واخرون، اشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، 2007، ص20.

(7) هناء صوفي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية(الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (12)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، خريف 2006، ص ص132،133.

(8) الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (487)، بيروت، 2019، ص ص52–53.

(9) داورتي جيمس وبالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبدالحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص140.

(10) مصطلحات اجتماعية: الجماعات الاثنية، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: https://annabaa.org/nbanews/62/404.htm

(11) برهان غليون، ندوة الهوية: هل هي علة؟، الفكر العربي المعاصر، العدد (17)، 1982، ص119.

(12) جورج قرم، انتاج الايديولوجيا وصراع الهوية في المجتمع اللبناني، مجلة دراسات عربية، العدد (11)، بيروت، 1978، ص11.

(13) سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الحقوق، جامعة منتوري–قسنطينة–، الجزائر، 2009–2010، ص24.

(14) للتفصيل حول المشاريع الأمريكية والصهيونية لتفتيت المشرق العربي على أسس اثنية وعرقية ينظر: عوني عبد المحسن فرسخ، مخطط التفتيت: التحدي الامبريالي الصهيوني المعاصر، دار المستقبل العربي، القاهرة، بلا تاريخ، ص ص63–92 وكذلك: ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، ط1، الأهلية للنشر، عمان، 1998، ص ص24–54.

(15) رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، في: مجموعة باحثين، استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية– الهوية الوطنية– السياسات الاقتصادية)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص65.

(16) سمية بلعيد، مصدر سبق ذكره، ص34.

(17) ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص ص506–507.

(18) صفي الدين خربوش، السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، بحث على شبكة المعلومات العالمية: www.alJazeera.com

(19) اركان عبد الخضر كيلان، مفهوم تداول السلطة في فكر الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة (نماذج مختارة)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، 2010، ص24.

(20) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص ص53–56.

(21) خيري عبدالرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص ص108–109.

(22) غسان سلامة وآخرون، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، في التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ط1، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989، ص148.

(23) وليد حسن رجب قاسم، الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية، مجلة المستقبل العربي، العدد (487)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص44.

(24) خالد غزال، من الدين الى الطائفة في ضرورة الدولة المدنية، دار الساقي، ط1، بيروت، 2015، ص214.

(25) مُحَمَّد ذياب سطام، الحماية الجزائية للسلم الاجتماعي دراسة مقارنة، دار السنهوري للنشر، بيروت، 2017، ص ص27–28.

(26) زيد رافع سلطان، بناء السلام في المجتمعات المتعددة –دراسة تحليلية لنماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2019، ص ص23–24.

(27) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الطبعة الثانية، الذاكرة للتوزيع والنشر، بغداد، 2013، ص54.

(28) زيد رافع سلطان، مصدر سبق ذكره، ص ص91–92.

(29) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، مصدر سبق ذكره، ص ص54–55.

(*) هناك اختلاف بين مفهومي الشرعية والمشروعية، فالشرعية تبدو كمفهوم أوسع نطاقا من المشروعية، إذ تعني التزام النظام القانوني والقائمين على السلطة بأهداف والقيم الأساسية والمبادئ العليا للمجتمع أي بإيديولوجية المجتمع، أي أن كل ممارسة تقوم بها السلطة تكون في إطار وحدود لا تتعارض والقيم والمبادئ الأساسية التي تحكم المجتمع ولا تمس جوهر، أما المشروعية فإنها تقاس بمدى التزام السلطة السياسية بالنظام القانوني الذي يحكم شؤون ونشاط الدولة، أي سيادة القانون، وخضوع كافة سلطات الدولة للقانون، ومبدأ الالتزام بإيديولوجية المجتمع، بما تعنيه من الالتزام بأهداف وقيم ومبادئ عليا للمجتمع، للمزيد ينظر إلى: ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص217.

(30) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وابعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص ص274–275.

(31) وليد حسن رجب قاسم، مصدر سبق ذكره، ص44.

(32) عمر ياسين خضيرات، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الاردن (1990–2006)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد (38)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، ص71.

(33) وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–المانيا، 2018، ص30.

(34) إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص255.

(35) مُحَمَّد عبدالجبار الشبوط، خطوات في بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (1)، مركز وطن للدراسات، بغداد، 2007، ص82.

(36) مجموعة باحثين، التعايش في ظل الاختلاف في عهد الاستبداد الى حكم الدستور، مجلة أوراق ديمقراطية، العدد الثاني، مركز العراق، بغداد، يونيو حزيران 2005، ص17.

(37) مُحَمَّد عبدالجبار شبوط، مصدر سبق ذكره، ص82.

(38) عبدالواحد مشعل عبد، سمات الدولة الحديثة وإدارة التنوع: رؤية في الانثروبولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد (4)، بلا تاريخ، ص6.

(39) حسقيل قوجمان، التعايش السلمي بين الشعوب، على شبكة المعلومات العالمية: www.ahewar.org

(40) عمرو خيري عبد الله وأخرون، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات: المفاهيم الأساسية لحل النزاعات وبناء السلام، ط1، جمعية الامل العراقية، 2018، ص48.

(41) هاني ابراهيم وأخرون، دليل مهارات القيادة وبناء السلام، ط1، الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، قيادات شبابية من اجل السلام، الكويت، 2015، ص13.

(42) وليد حسن رجب قاسم، مصدر سبق ذكره، ص45.

(43) وليد سالم مُحَمَّد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، ندوة سبل تعزيز التعايش والثقافة الوطنية في العراق، بحوث الندوة العلمية التي نظمتها كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد بالتعاون مع وزارة الثقافة، بغداد، 26–2012/12/27، ص94.

(44) حياة عبدالعزيز مُحَمَّد نياز، تصور مقترح لزيادة وعي طلاب الجامعات السعودية لمبدأ التعايش السلمي مع الآخر، مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني–ج2، ابريل 2017، ص212.

(45) بدر الحسين، التعايش من اجل السلام، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض، 1439هـ، ص18.

(46) ابتسام مُحَمَّد العامري، دور التعايش السلمي في توطيد السلم الاهلي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مقال منشور على شبكة المعلومات العالمية:
https://m.annabaa.org/arabic/studies/13233

(47) تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثائق الرسمية، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم (1)، نيويورك، 1998، ص11.

المصـــــــادر

References

أولاً: الكتب العربية والمترجمة :

I. إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

II. اندرو رينولدز واخرون، اشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، 2007.

III. بدر الحسين، التعايش من اجل السلام، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض، 1439هـ.

IV. برهان غليون، ندوة الهوية: هل هي علة؟، الفكر العربي المعاصر، العدد (17)، 1982.

V. جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت، 2010.

VI. حمد ذياب سطام، الحماية الجزائية للسلم الاجتماعي دراسة مقارنة، دار السنهوري للنشر، بيروت، 2017.

VII. خالد غزال، من الدين الى الطائفة في ضرورة الدولة المدنية، دار الساقي، ط1، بيروت، 2015.

VIII. داورتي جيمس وبالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبدالحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.

IX. رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، في: مجموعة باحثين، استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية– الهوية الوطنية– السياسات الاقتصادية)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

X. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وابعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.

XI. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الانظمة السياسية، كلية القانون، جامعة بغداد، 1990–1991.

XII. عبدالواحد مشعل عبد، سمات الدولة الحديثة وإدارة التنوع: رؤية في الانثروبولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد (4)، بلا تاريخ.

XIII. علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

XIV. عوني عبد المحسن فرسخ، مخطط التفتيت: التحدي الامبريالي الصهيوني المعاصر، دار المستقبل العربي، القاهرة، بلا تاريخ.

XV. غسان سلامة وآخرون، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، في التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ط1، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989.

XVI. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية (ذاتية الدولة– اختيار الحكام– سلطة الحكم– تنظيم الحكومة– الديمقراطية– المعارضة– الشورى– فلسفة الحكم)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.

XVII. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.

XVIII. مصطفى الناجي، أثر قانون الانتخابات لسنة (2005) وتعديلاته على الخارطة السياسية للكتل النيابية العراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2017.

XIX. منجد منصور الحلو ومصدق عادل، الانظمة السياسية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2019.

XX. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الطبعة الثانية، الذاكرة للتوزيع والنشر، بغداد، 2013.

XXI. ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، ط1، الأهلية للنشر، عمان، 1998.

XXII. هاني ابراهيم وأخرون، دليل مهارات القيادة وبناء السلام، ط1، الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، قيادات شبابية من اجل السلام، الكويت، 2015.

XXIII. وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–المانيا، 2018.

XXIV. وليد سالم مُحَمَّد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، ندوة سبل تعزيز التعايش والثقافة الوطنية في العراق، بحوث الندوة العلمية التي نظمتها كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد بالتعاون مع وزارة الثقافة، بغداد، 26–2012/12/27.

ثانياً: المجلات والدوريات:

I. جورج قرم، انتاج الايديولوجيا وصراع الهوية في المجتمع اللبناني، مجلة دراسات عربية، العدد (11)، بيروت، 1978.

II. حياة عبدالعزيز مُحَمَّد نياز، تصور مقترح لزيادة وعي طلاب الجامعات السعودية لمبدأ التعايش السلمي مع الآخر، مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني–ج2، ابريل 2017.

III. عمر ياسين خضيرات، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الاردن (1990–2006)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد (38)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012.

IV. مجموعة باحثين، التعايش في ظل الاختلاف في عهد الاستبداد الى حكم الدستور، مجلة أوراق ديمقراطية، العدد الثاني، مركز العراق، بغداد، يونيو حزيران 2005.

V. مُحَمَّد عبدالجبار الشبوط، خطوات في بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (1)، مركز وطن للدراسات، بغداد، 2007.

VI. وليد حسن رجب قاسم، الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية، مجلة المستقبل العربي، العدد (487)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019.

ثالثاً: رسائل الماجستير:

I. اركان عبد الخضر كيلان، مفهوم تداول السلطة في فكر الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة (نماذج مختارة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، 2010.

II. زيد رافع سلطان، بناء السلام في المجتمعات المتعددة –دراسة تحليلية لنماذج مختارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2019.

III. سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الحقوق، جامعة منتوري– قسنطينة–، الجزائر، 2009–2010.

رابعاً: التقارير:

I. تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثائق الرسمية، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم (1)، نيويورك، 1998.

خامساً: مصادر الانترنيت:

I. ابتسام مُحَمَّد العامري، دور التعايش السلمي في توطيد السلم الاهلي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مقال منشور على شبكة المعلومات العالمية: ***https://m.annabaa.org/arabic/studies/13233***

II. حسقيل قوجمان، التعايش السلمي بين الشعوب، على شبكة المعلومات العالمية: ***www.ahewar.org***

III. صفي الدين خربوش، السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، بحث على شبكة المعلومات العالمية: ***www.alJazeera.com***

مصطلحات اجتماعية: الجماعات الاثنية، منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: ***https://annabaa.org/nbanews/62/404.htm***

The purposes of elections in countries after ethnic conflicts

Lecturer . Dr. Khalaf Saleh Ali
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Office of the Scientific Vice President

Abstract

Elections in post-ethnic conflict countries have goals that they seek to achieve and limit the effects of violent extremism against an ethnically different one. Establishing the foundations for peaceful coexistence between social components, achieving political stability, and the peaceful rotation of power are the purposes of the electoral mechanism in countries that suffer from conflicts on ethnic grounds. The post-conflict phase needs new mechanisms to remove all causes of conflict or limit their effects, and in this case we need fair elections, independent administration and transparent mechanisms that limit the conflict of ethnic identities, sectarian polarizations and atonement. From all this the research aims to analyze the purposes of the elections and determine the most important ones to reach to the peaceful coexistence of social components to build sustainable peace in Iraq.

CC BY